Media Monitoring - Fransabank Group Celebrates its 90th Anniversary with its Staff

30/9/2016

Title	هددت بالتصعيد مجدداً في حال لم يتم الانتخاب في جلسة 31 ت1 «الهيئات» تنوّه بتحرك الحريري لإحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى				
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	economic ***committees*** hint at escalation if ***vacuum*** persists				
Website	http://www.dailystar.com.lb	Date	30/9/2016	Page	

Title	**Le patronat dénonce les mesures fiscales proposées par Khalil**				
Website	http://www.lorientlejour.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية أسفت لعدم انتخاب رئيس: لجنة متابعة لاتخاذ المواقف المتلائمة مع التحديات				
Website	http://www.aliwaa.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية تشكّل لجنة متابعة لاتخاذ مواقف متلائمة مع حجم التحديات في البلاد				
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	"><«الهيئات» تأسف لعدم تمكّن السياسيين مـن انتخاب رئيس : لجنة متابعة لاتخاذ المواقف المتلائمة مع حجم التحديات في البلاد				
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية تنوه بالحراك لسد الفراغ الرئاسي				
Website	http://www.albaladonline.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية» تنوه بحراك الحريري الذي يلتقي عون اليوم				
Website	http://www.elshark.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	علقت تحركها بانتظار المشاورات وشكلت لجنة لاتخاذ المواقف المتلائمة مع حجم التحديات الهيئات الاقتصادية قلقة.... وتلوح بخطوات حفاظا على المصلحة الوطنية				
Website	http://www.daralhayat.com	Date	30/9/2016	Page	

Title	الهيئات الاقتصادة نعود الى التصعيد اذا لم ينتخب رئيس				
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	30/9/2016	Page	

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

المستقبل

الجمعة 30 أيلول 2016 - العدد 5856 - صفحة 7

هددت بالتصعيد مجدداً في حال لم يتم الانتخاب في جلسة 31 ت1 «الهيئات» تنوّه بتحرك الحريري لإحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى

نوّهت الهيئات الاقتصادية بـ«الحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى».

واعتبرت ان «أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة 46 التي تقررت في 31 تشرين الأول المقبل، وإلا فإنّ الهيئات ستعود مجددا إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها، خصوصا أنّ المؤشرات الاقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم».

وإذ لاحظت الهيئات ان «القوى السياسية عن حسن نيّة أو عن سوء نيّة، ساهمت في هدم جزء من الهيكل»، قررت الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة، لاستطلاع المواقف والآراء، و«بالتالي اتخاذ المواقف المناسبة والتي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد».

جاء ذلك في بيان اصدرته الهيئات الاقتصادية بعد اجتماع لها برئاسة الوزير السابق عدنان القصار أمس في مقر غرفة بيروت جبل لبنان، حيث جرى التداول في التطورات التي تشهدها الساحة الداخليّة، خصوصا على صعيد الحراك الحاصل في شأن التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، والآثار المترتبة عن استمرار الفراغ الرئاسي على الاقتصاد الوطني.

وفي البيان ابدت الهيئات الاقتصادية أسفها «لعدم تمكّن الفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة في جلسة الانتخاب الـ45 التي عقدت أمس (أول من أمس)، ما يعني تمديد الفراغ الرئاسي إلى حين انعقاد جلسة الانتخاب التي عيّنها رئيس المجلس النيابي نبيه برّي إلى 31 تشرين الأوّل المقبل، حيث نتمنى أن يكون الوقت كافيا لتوافق الفرقاء السياسيين على اسم الرئيس العتيد، بما يجّنب البلاد كأس الفراغ المرّة، خصوصا في ظل استمرار الانهيار الاقتصادي، نتيجة شلل المؤسسات الدستوريّة».

وقالت «إنّ الهيئات الاقتصاديّة إذ تنوّه بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى، تأمل بأن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصّل لتوافق على اسم الرئيس العتيد من أجل إنهاء الشغور الرئاسي المستمر منذ أكثر من سنتين ونصف، والذي كبّد الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة في كافة القطاعات الانتاجية، وأدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام وتراجع مستوى النمو».

أضافت «ان الهيئات الاقتصاديّة التي كانت علّقت تحركها والذي كانت قد قررته اليوم (أمس)، سوف تنتظر نتائج المشاورات الجارية في الوقت الراهن والتي نأمل أن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس بالتالي إيجابا على مجمل الأوضاع في البلاد».

واعتبرت الهيئات الاقتصادية ان «أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة 46 التي تقررت في 31 تشرين الأول المقبل، وإلا فإنّ الهيئات ستعود مجددا إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها حفاظا على المصلحة الوطنية، خصوصا وأنّ

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الظروف والأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد لم تعد تحتمل التسويف أو التأجيل على الاطلاق، باعتبار أنّ المؤشرات الاقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم».

وتسأل الهيئات «هل تمثّل فعلا القوى والأطراف السياسية مصلحة لبنان واللبنانيين؟ وهل تريد فعلا إنقاذ لبنان؟». وقالت «لغاية الآن العكس على ما يبدو هو الصحيح لأنّ بقاء البلاد منذ أكثر من سنتين ونصف من دون رئيس للجمهوريّة هذا إلى جانب شلل عمل مجلسي النواب والوزراء، وتعطيل جلسات الحوار الوطني، يؤشّر إلى شيء واحد أنّ القوى السياسية عن حسن نيّة أو عن سوء نيّة، ساهمت في هدم جزء من الهيكل، ونخشى لا سمح الله أن تدمّر الهيكل بأكمله على رؤوس الجميع في حال لم تغلّب لغة العقل والمنطق».

ورأت ان «التجارب اثبتت أنّ لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيدا عن غلبة فريق على آخر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من إعادة جميع القوى السياسية حساباتها، وعدم الرهان على الخارج، لأنّ الخارج لم ولن يكون حريصا على مصلحة بلدنا أكثر من اللبنانيين أنفسهم، لذا يجب أن يكون التوافق المنشود والذي نصر أن يحصل اليوم قبل الغد سلّة متكاملة، باعتبار أنّ الحل المجتزأ سوف يبقي البلاد في دوامة التعطيل، وهو ما لا يمكن تحمّله على الإطلاق لأنّ البلاد تحتاج إلى الشروع بورشة إصلاحيّة طارئة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ولتعويض ما يمكن تعويضه من خسائر اقتصادية تراكمت منذ بدء الشغور الرئاسي وما تزال مستمرة لغاية اليوم».

وأبدت الهيئات قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، وذلك في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل. كما أبدت الهيئات قلقها إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى تخفيض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظا على استقرارها المالي.

وقررت الهيئات الاقتصاديّة الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة، لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة والتي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد.

Back to Top

THE DAILY STAR LEBANON

THE DAILY STAR
LEBANON

Print

Economic Committees hint at escalation if vacuum persists

Sep. 30, 2016 | 12:12 AM

Economic Committees hint at escalation if vacuum persists

BEIRUT: The Economic Committees Thursday suggested again that it may close all businesses if the government failed to end the political deadlock and revitalize the economy.

The committees, which group all the leading business, trade and bank associations in Lebanon, made this hint during a broad meeting at Beirut Chambers of Commerce.

The meeting was headed by former Economy Minister Adnan Kassar. "The Economic Committees decided to keep its meetings open and to form a follow up committee to explore the situation. We will take the appropriate decisions in light of the size of the challenges facing the country," a statement by the participants said.

This is not the first time the Economic Committees has threatened to take action in view of the paralysis in the country.

On Sept. 4, 2013, most businesses, banks and restaurants closed in protest against the paralysis in government institutions.

The committees have called off a sit-in that was planned Thursday to protest the country's political paralysis and economic slowdown, and threatened to adopt further measures if these conditions persist.

The business leaders regretted the failure of politicians to elect a president of the republic in the 45th parliamentary session.

They renewed their call to all politicians to expedite the election of the president to avoid a political vacuum in the country.

The Economic Committees praised the efforts of former Prime Minister Saad Hariri to break the political deadlock through his intensive contacts with all political parties.

They warned again that the government paralysis has dealt a severe blow to the economy.

They wondered if the political parties truly represent the aspirations of the Lebanese. They also expressed their deep outrage over the proposals to increase taxes in the 2017 draft budget, reminding the government that any new tax would further exacerbate the economic slowdown.

They also rejected calls to increase wages to the employees under the current circumstances. – *The Daily Star*

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

X

Économie

Le patronat dénonce les mesures fiscales proposées par Khalil

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Les organismes économiques ont suspendu leur sit-in programmé pour dénoncer la paralysie politique, dans l'attente des « résultats des consultations politiques en cours ». Photo D.R.

Lobbying
OLJ
30/09/2016

Les organismes économiques (OE) – une organisation patronale présidée par le PDG de la Fransabank, Adnane Kassar –, ont exprimé, hier, leur « vive inquiétude » concernant les augmentations d'impôts proposées dans l'avant-projet de budget pour 2017, déposé fin août par le ministre des Finances, Ali Hassan Khalil.
Dans son communiqué, l'OE a justifié ses inquiétudes par la « forte récession économique » et les « difficultés rencontrées par les entreprises pour survivre. »
Parmi les 27 mesures fiscales proposées dans l'avant-projet, que L'Orient-Le Jour avait consulté, figurent notamment : le relèvement d'un point du taux de TVA à 11 % ; le relèvement de plusieurs droits de timbre ; la hausse de 2 points de l'impôt sur les bénéfices des sociétés de capitaux (à 17 %) ; et l'introduction d'une taxe de 2 % sur les transactions immobilières.
L'organisation a par ailleurs indiqué « attendre les résultats des consultations politiques en cours », avant de décider si elle maintenait son sit-in pour dénoncer l'impact de la paralysie politique sur la situation économique.
Le 6 septembre, l'OE avait appelé toutes les entreprises libanaises « à cesser le travail pendant 15 minutes (le 29 septembre) à midi »

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

pour dénoncer notamment une vacance présidentielle qui « a causé des pertes sérieuses dans tous les secteurs de production (et conduit) au recul de la croissance », selon son communiqué. Elle avait néanmoins déjà reporté sine die cette action en début de semaine.
Mercredi, le Parlement a échoué pour la 45e fois consécutive, depuis mai 2014, à élire un président de la République, faute de quorum. La prochaine session a été fixée au 31 octobre.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

اللواء

الهيئات الإقتصادية أسفت لعدم انتخاب رئيس: لجنة متابعة لاتخاذ المواقف المتلائمة مع التحديات

أبدت الهيئات الإقتصادية قلقها الشديد «إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام ٢٠١٧، في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل»، كذلك «إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظاً على استقرارها المالي»، وقررت الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة «لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة التي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد».

اجتماع تشاوري

في إطار إجتماعاتها المفتوحة، عقدت الهيئات برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، اجتماعاً تشاورياً في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان، حيث تم البحث في التطورات التي تشهدها الساحة الداخلية، خصوصاً على صعيد الحراك الحاصل في شان التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، والآثار المترتبة عن استمرار الفراغ الرئاسي على الإقتصاد الوطني، وصدر عن المجتمعين البيان الآتي:

– أولاً: تاسف الهيئات الاقتصادية لعدم تمكّن الأفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس جديد للجمهورية في جلسة الانتخاب الـ ٤٥ التي عقدت أمس، ما يعني تمديد الفراغ الرئاسي إلى حين انعقاد جلسة الانتخاب التي عيّنها رئيس المجلس النيابي نبيه برّي إلى ٣١ تشرين الأول المقبل، حيث نتمنى أن يكون الوقت كافياً لتوافق الأفرقاء السياسيين على إسم الرئيس العتيد، بما يجنّب البلاد كأس الفراغ المرّة، خصوصاً في ظل استمرار الإنهيار الإقتصادي، نتيجة شلل المؤسسات الدستورية.

– ثانياً: إن الهيئات الاقتصاديّة إذ تنوّه بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى، تامل أن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصّل إلى توافق على إسم الرئيس العتيد من أجل إنهاء الشغور الرئاسي المستمر منذ أكثر من سنتين ونصف السنة، والذي كبّد الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة في القطاعات الانتاجية كافة، وأدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام وتراجع مستوى النمو.

– ثالثا: إنّ الهيئات الاقتصادية التي كانت علّقت تحرّكها الذي قررته، ستنتظر نتائج المشاورات الجارية في الوقت الراهن والتي نأمل أن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس بالتالي إيجاباً على مجمل الأوضاع في البلاد. وهنا أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة ٤٦ التي تقررت في ٣١ تشرين الأول المقبل، وإلا فالهيئات ستعود مجدداً إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها حفاظاً على المصلحة الوطنية، خصوصاً أن الظروف والأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد لم تعد تحتمل التسويف أو التأجيل على الإطلاق، باعتبار أن المؤشرات الإقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

– رابعاً: تسال الهيئات «هل تمثل فعلاً القوى والأطراف السياسية مصلحة لبنان واللبنانيين؟ وهل تريد فعلاً إنقاذ لبنان؟ لغاية الآن العكس على ما يبدو هو الصحيح لأن بقاء البلاد منذ أكثر من سنتين ونصف السنة من دون رئيس للجمهورية هذا إلى جانب شلل عمل مجلسي النواب والوزراء وتعطيل جلسات الحوار الوطني، يؤشر إلى شيء واحد أن القوى السياسية عن حسن أو عن سوء نية، ساهمت في هدم جزء من الهيكل، ونخشى لا سمح الله أن تدمّر الهيكل باكمله على رؤوس الجميع في حال لم تغلّب لغة العقل والمنطق.

– خامساً: اثبتت التجارب أن لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيداً من غلبة فريق على آخر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من إعادة جميع القوى السياسية حساباتها، وعدم الرهان على الخارج، لأن الخارج لم ولن يكون حريصاً على مصلحة بلدنا أكثر من اللبنانيين أنفسهم، لذلك يجب أن يكون التوافق المنشود والذي نصرّ على أن يحصل اليوم قبل الغد «سلّة متكاملة»، باعتبار أن الحل المجتزأ سيبقي البلاد في دوامة التعطيل، وهو ما لا يمكن تحمّله على الإطلاق، لأن البلاد تحتاج إلى الشروع بورشة إصلاحية طارئة لإنقاذ ما يمكن ولتعويض ما يمكن من خسائر اقتصادية تراكمت منذ بدء الشغور الرئاسي ولا تزال مستمرة لغاية اليوم.

– سادساً: أبدت الهيئات قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام ٢٠١٧، وذلك في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل. كما أبدت الهيئات قلقها إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظاً على استقرارها المالي.

– سابعاً: قررت الهيئات الاقتصادية الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة، لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة التي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد.

Back to Top

الأنوار

الهيئات الاقتصادية تشكّل لجنة متابعة لاتخاذ مواقف متلائمة مع حجم التحديات في البلاد

أبدت الهيئات الإقتصادية قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل، كذلك إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظاً على استقرارها المالي، وقررت الإبقاء

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة التي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد.

اجتماع تشاوري

في إطار إجتماعاتها المفتوحة، عقدت الهيئات برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، اجتماعاً تشاورياً في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان، حيث تم البحث في التطورات التي تشهدها الساحة الداخلية، خصوصاً على صعيد الحراك الحاصل في شأن التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، والآثار المترتبة عن استمرار الفراغ الرئاسي على الإقتصاد الوطني، وصدر عن المجتمعين البيان الآتي:

- أولاً: تأسف الهيئات الاقتصادية لعدم تمكّن الأفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس جديد للجمهورية في جلسة الانتخاب ال 45 التي عقدت أمس أمس الأول، ما يعني تمديد الفراغ الرئاسي إلى حين انعقاد جلسة الانتخاب التي عيّنها رئيس المجلس النيابي نبيه برّي إلى 31 تشرين الأول المقبل، حيث نتمنى أن يكون الوقت كافياً لتوافق الأفرقاء السياسيين على إسم الرئيس العتيد، بما يجنّب البلاد كأس الفراغ المرّة، خصوصاً في ظل استمرار الإنهيار الإقتصادي، نتيجة شلل المؤسسات الدستورية.

- ثانياً: إن الهيئات الاقتصاديّة إذ تنوّه بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى، تأمل أن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصّل إلى توافق على إسم الرئيس العتيد من أجل إنهاء الشغور الرئاسي المستمر منذ أكثر من سنتين ونصف السنة، والذي كبّد الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة في القطاعات الانتاجية كافة، وأدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام وتراجع مستوى النمو.

- ثالثا: إنّ الهيئات الاقتصادية التي كانت علّقت تحرّكها الذي قررته اليوم أمس، ستنتظر نتائج المشاورات الجارية في الوقت الراهن والتي نأمل أن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس بالتالي إيجاباً على مجمل الأوضاع في البلاد. وهنا أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة 46 التي تقررت في 31 تشرين الأول المقبل، وإلا فالهيئات ستعود مجدداً إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها حفاظاً على المصلحة الوطنية، خصوصاً أن الظروف والأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد لم تعد تحتمل التسويف أو التأجيل على الإطلاق، باعتبار أن المؤشرات الإقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

- رابعاً: تسأل الهيئات هل تمثّل فعلاً القوى والأطراف السياسية مصلحة لبنان واللبنانيين؟ وهل تريد فعلاً إنقاذ لبنان؟ لغاية الآن العكس على ما يبدو هو الصحيح لأن بقاء البلاد منذ أكثر من سنتين ونصف السنة من دون رئيس للجمهورية هذا إلى جانب شلل عمل مجلسي النواب والوزراء وتعطيل جلسات الحوار الوطني، يؤشّر إلى شيء واحد أن القوى السياسية عن حسن أو عن سوء نية، ساهمت في هدم جزء من الهيكل، ونخشى لا سمح الله أن تدمّر الهيكل بأكمله على رؤوس الجميع في حال لم تغلّب لغة العقل والمنطق.

- خامساً: أثبتت التجارب أن لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيداً من غلبة فريق على آخر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من إعادة جميع القوى السياسية حساباتها، وعدم الرهان على الخارج، لأن الخارج لم ولن يكون حريصاً على مصلحة بلدنا أكثر من اللبنانيين أنفسهم، لذلك يجب أن يكون التوافق المنشود والذي نصرّ على أن يحصل اليوم قبل الغد سلّة متكاملة، باعتبار أن الحل المجتزأ سيبقي البلاد في دوامة التعطيل، وهو ما لا يمكن تحمّله على الإطلاق، لأن البلاد تحتاج إلى الشروع بورشة إصلاحية طارئة لإنقاذ ما يمكن ولتعويض ما يمكن من خسائر اقتصادية تراكمت منذ بدء الشغور الرئاسي ولا تزال مستمرة لغاية اليوم.

- سادساً: أبدت الهيئات قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، وذلك في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل. كما أبدت الهيئات قلقها إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظاً على استقرارها المالي.

- سابعاً: قررت الهيئات الاقتصادية الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة، لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة التي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد.

Back to Top

الديار

>«الهيئات» تأسف لعدم تمكّن السياسيين مـن انتخاب رئيس : جنة متابعة لاتخاذ المواقف المتلائمة مع حجم التحديات في البلاد

!

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

30 أيلول 2016 الساعة 00:23

أبدت الهيئات الإقتصادية قلقها الشديد «إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل»، كذلك «إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظاً على استقرارها المالي»، وقررت الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة «لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة التي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد».

في إطار إجتماعاتها المفتوحة، عقدت الهيئات برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، اجتماعاً تشاورياً في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان، حيث تم البحث في التطورات التي تشهدها الساحة الداخلية، خصوصاً على صعيد الحراك الحاصل في شأن التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، والآثار المترتبة عن استمرار الفراغ الرئاسي على الإقتصاد الوطني، وصدر عن المجتمعين البيان الآتي:

- أولاً: تأسف الهيئات الاقتصادية لعدم تمكّن الأفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس جديد للجمهورية في جلسة الانتخاب الـ 45 التي عقدت أمس، ما يعني تمديد الفراغ الرئاسي إلى حين انعقاد جلسة الانتخاب التي عيّنها رئيس المجلس النيابي نبيه برّي إلى 31 تشرين الأول المقبل، حيث نتمنى أن يكون الوقت كافياً لتوافق الأفرقاء

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

السياسيين على إسم الرئيس العتيد، بما يجنّب البلاد كأس الفراغ المرّة، خصوصاً في ظل استمرار الإنهيار الإقتصادي، نتيجة شلل المؤسسات الدستورية.
- ثانياً: إن الهيئات الاقتصاديّة إذ تنوّه بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى، تأمل أن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصّل إلى توافق على إسم الرئيس العتيد من أجل إنهاء الشغور الرئاسي المستمر منذ أكثر من سنتين ونصف السنة، والذي كبّد الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة في القطاعات الانتاجية كافة، وأدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام وتراجع مستوى النمو.
- ثالثا: إنّ الهيئات الاقتصادية التي كانت علّقت تحرّكها الذي قررته اليوم، ستنتظر نتائج المشاورات الجارية في الوقت الراهن والتي نأمل أن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس بالتالي إيجاباً على مجمل الأوضاع في البلاد. وهنا أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة 46 التي تقررت في 31 تشرين الأول المقبل، وإلا فالهيئات ستعود مجدداً إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها حفاظاً على المصلحة الوطنية، خصوصاً أن الظروف والأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد لم تعد تحتمل التسويف أو التأجيل على الإطلاق، باعتبار أن المؤشرات الإقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.
- رابعاً: تسأل الهيئات «هل تمثّل فعلاً القوى والأطراف السياسية مصلحة لبنان واللبنانيين؟ وهل تريد فعلاً إنقاذ لبنان؟ لغاية الآن العكس على ما يبدو هو الصحيح لأن بقاء البلاد منذ أكثر من سنتين ونصف السنة من دون رئيس للجمهورية هذا إلى جانب شلل عمل مجلسي النواب والوزراء وتعطيل جلسات الحوار الوطني، يؤشّر إلى شيء واحد أن القوى السياسية عن حسن أو عن سوء نية، ساهمت في هدم جزء من الهيكل، ونخشى لا سمح الله أن تدمّر الهيكل بأكمله على رؤوس الجميع في حال لم تغلّب لغة العقل والمنطق.
- خامساً: أثبتت التجارب أن لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيداً من غلبة فريق على آخر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من إعادة جميع القوى السياسية حساباتها، وعدم الرهان على الخارج، لأن الخارج لم ولن يكون حريصاً على مصلحة بلدنا أكثر من اللبنانيين أنفسهم، لذلك يجب أن يكون التوافق المنشود والذي نصرّ على أن يحصل اليوم قبل الغد «سلّة متكاملة»، باعتبار أن الحل المجتزأ سيبقي البلاد في دوامة التعطيل، وهو ما لا يمكن تحمّله على الإطلاق، لأن البلاد تحتاج إلى الشروع بورشة إصلاحية طارئة لإنقاذ ما يمكن ولتعويض ما يمكن من خسائر اقتصادية تراكمت منذ بدء الشغور الرئاسي ولا تزال مستمرة لغاية اليوم.
- سادساً: أبدت الهيئات قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، وذلك في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل. كما أبدت الهيئات قلقها إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظاً على استقرارها المالي.
- سابعاً: قررت الهيئات الاقتصادية الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة، لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة التي تتلاءم مع

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

حجم التحديات التي تواجهها البلاد.

Back to Top

البلد

الهيئات الاقتصادية تنوّه بالحراك لسد الفراغ الرئاسي

صدى البلد

في إطار إجتماعاتها المفتوحة، عقدت الهيئات الاقتصاديّة، برئاسة الوزير السابق عدنان القصّار، اجتماعا تشاوريا في مقر غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، حيث جرى التداول في التطورات التي تشهدها الساحة الداخليّة، خصوصا على صعيد الحراك الحاصل في شأن التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، والآثار المترتبة عن استمرار الفراغ الرئاسي على الاقتصاد الوطني، وصدر عن المجتمعين البيان الآتي:

أولا: تأسف الهيئات الاقتصاديّة لعدم تمكّن الفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة في جلسة الانتخاب الـ 45 التي عقدت أمس، ما يعني تمديد الفراغ الرئاسي إلى حين انعقاد جلسة الانتخاب التي عيّنها رئيس المجلس النيابي الاستاذ نبيه برّي إلى 31 تشرين الأوّل المقبل، حيث نتمنى أن يكون الوقت كافيا لتوافق الفرقاء السياسيين على اسم الرئيس العتيد، بما يجنب البلاد كأس الفراغ المرّة، خصوصا في ظل استمرار الانهيار الاقتصادي، نتيجة شلل المؤسسات الدستوريّة.

ثانيا: إنّ الهيئات الاقتصاديّة إذ تنوّه بالحراك السياسي الذي يقوم به دولة الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى، تأمل بأن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصل لتوافق على اسم الرئيس العتيد من أجل إنهاء الشغور الرئاسي المستمر منذ أكثر من سنتين ونصف، والذي كبّد الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة في كافة القطاعات الانتاجية، وأدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام وتراجع مستوى النمو.

نتائج المشاورات

ثالثا: إنّ الهيئات الاقتصاديّة التي كانت علّقت تحركها والذي كانت قد قررته اليوم (أمس)، ستنتظر نتائج المشاورات الجارية في الوقت الراهن والتي نأمل أن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس بالتالي إيجابا على مجمل الأوضاع في البلاد. وهنا أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة 46 التي تقررت في 31 تشرين الأول المقبل، وإلا فإنّ الهيئات ستعود مجددا إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها حفاظا على المصلحة الوطنية، خصوصا وأنّ الظروف والأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد لم تعد تحتمل التسويف أو التأجيل على الاطلاق، باعتبار أنّ المؤشرات الاقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

رابعا وتساءل الهيئات: هل تمثّل فعلا القوى والأطراف السياسية مصلحة لبنان واللبنانيين؟ وهل تريد فعلا إنقاذ لبنان؟

لغاية الآن العكس على ما يبدو هو الصحيح لأنّ بقاء البلاد منذ أكثر من سنتين ونصف من دون رئيس للجمهوريّة هذا إلى جانب شلل عمل مجلسي النواب والوزراء، وتعطيل جلسات الحوار الوطني، يؤشّر إلى شيء واحد أنّ القوى السياسية عن حسن نيّة أو عن سوء نيّة، ساهمت في هدم جزء من الهيكل، ونخشى لا سمح الله أن تدمّر الهيكل بأكمله على رؤوس الجميع في حال لم تغلّب لغة العقل والمنطق.

منطق التوافق

خامسا: أثبتت التجارب أنّ لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيدا عن غلبة فريق على آخر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من إعادة جميع القوى السياسية حساباتها، وعدم الرهان على الخارج، لأنّ الخارج لم ولن يكون حريصا على مصلحة بلدنا أكثر من اللبنانيين أنفسهم، لذا يجب أن يكون التوافق المنشود والذي نصر أن يحصل اليوم قبل الغد "سلّة متكاملة"، باعتبار أنّ الحل المجتزأ سوف يبقي البلاد في دوامة التعطيل، وهو ما لا يمكن تحمّله على الإطلاق لأنّ البلاد تحتاج إلى الشروع بورشة إصلاحيّة طارئة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ولتعويض ما يمكن تعويضه من خسائر اقتصادية تراكمت منذ بدء الشغور الرئاسي ولا تزال مستمرة لغاية اليوم.

لا للزيادات الضريبية

سادسا: أبدت الهيئات قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، وذلك في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل. كما أبدت الهيئات قلقها إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى تخفيض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظا على استقرارها المالي.

سابعا: قررت الهيئات الاقتصاديّة الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة، لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة والتي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد.

Back to Top

الشرق

«الهيئات الاقتصادية» تنوه بحراك الحريري الذي يلتقي عون اليوم

حذرت »الهيئات الاقتصاديّة« في أول موقف بعد تعليق تحركها الذي كان مقرراً أمس، من أنها ستعود مجدداً الى تحديد الخطوات التي ستتخذها في حال عدم إغتنام القوى والأطراف السياسية الفرصة التاريخية لانتاج الحل المنشود قبل الجلسة الـ 46 لانتخاب رئيس للجمهورية والتي تقررت في 31 تشرين الأول المقبل. ونوهت بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري، وأكدت أن التوافق المنشود يجب أن يكون »سلة متكاملة«. وابدت قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017.

في إطار إجتماعاتها المفتوحة، عقدت »الهيئات الاقتصاديّة«، برئاسة الوزير السابق عدنان القصّار، اجتماعا تشاوريا في مقر غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، حيث جرى التداول في التطورات التي تشهدها الساحة الداخليّة، خصوصا على صعيد الحراك الحاصل في شأن التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، والآثار المترتبة عن استمرار الفراغ الرئاسي على الاقتصاد الوطني، وصدر عن المجتمعين بيان اسفت فيه الهيئات لعدم تمكّن الأفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة في جلسة الانتخاب الـ 45 التي عقدت أمس (الأول)، ما يعني تمديد الفراغ الرئاسي إلى حين انعقاد جلسة الانتخاب التي عيّنها رئيس المجلس النيابي نبيه برّي في 31 تشرين الأوّل المقبل، حيث نتمنى أن يكون الوقت كافيا لتوافق الأفرقاء السياسيين على اسم الرئيس العتيد، بما يجّنب البلاد كأس الفراغ المرّة، خصوصا في ظل استمرار الانهيار الاقتصادي، نتيجة شلل المؤسسات الدستوريّة.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وإذ نوهت الهيئات الاقتصاديّة بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى، أملت بأن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصّل لتوافق على اسم الرئيس العتيد من أجل إنهاء الشغور الرئاسي المستمر منذ أكثر من سنتين ونصف السنة، والذي كبّد الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة في كافة القطاعات الانتاجية، وأدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام وتراجع مستوى النمو.

وقال البيان: »إنّ الهيئات الاقتصاديّة التي كانت علّقت تحركها والذي كانت قد قررته اليوم (أمس)، سوف تنتظر نتائج المشاورات الجارية في الوقت الراهن والتي نأمل في أن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس بالتالي إيجابا على مجمل الأوضاع في البلاد. وهنا أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة 46 التي تقررت في 31 تشرين الأول المقبل، وإلا فإنّ الهيئات ستعود مجددا إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها حفاظا على المصلحة الوطنية، خصوصا أنّ الظروف والأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد لم تعد تحتمل التسويف أو التأجيل على الاطلاق، باعتبار أنّ المؤشرات الاقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

وسألت الهيئات: هل تمثّل فعلا القوى والأطراف السياسية مصلحة لبنان واللبنانيين؟ وهل تريد فعلا إنقاذ لبنان؟ لغاية الآن العكس على ما يبدو هو الصحيح لأنّ بقاء البلاد منذ أكثر من سنتين ونصف السنة من دون رئيس للجمهوريّة هذا إلى جانب شلل عمل مجلسي النواب والوزراء، وتعطيل جلسات الحوار الوطني، يؤشّر إلى شيء واحد أنّ القوى السياسية عن حسن نيّة أو عن سوء نيّة، ساهمت في هدم جزء من الهيكل، ونخشى لا سمح الله أن تدمّر الهيكل بأكمله على رؤوس الجميع في حال لم تغلّب لغة العقل والمنطق.

واضاف البيان: »لقد أثبتت التجارب أنّ لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيدا عن غلبة فريق على آخر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من إعادة جميع القوى السياسية حساباتها، وعدم الرهان على الخارج، لأنّ الخارج لم ولن يكون حريصا على مصلحة بلدنا أكثر من اللبنانيين أنفسهم، لذا يجب أن يكون التوافق المنشود والذي نصر أن يحصل اليوم قبل الغد «سلّة متكاملة»، باعتبار أنّ الحل المجتزأ سوف يبقي البلاد في دوامة التعطيل، وهو ما لا يمكن تحمّله على الإطلاق لأنّ البلاد تحتاج إلى الشروع بورشة إصلاحيّة طارئة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ولتعويض ما يمكن تعويضه من خسائر اقتصادية تراكمت منذ بدء الشغور الرئاسي وما تزال مستمرة لغاية اليوم«.

وأبدت الهيئات قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، وذلك في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل. كما أبدت الهيئات قلقها إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى تخفيض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظا على استقرارها المالي.

وقررت الهيئات الاقتصاديّة الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة، لاستطلاع المواقف والآراء، وبالتالي اتخاذ المواقف المناسبة والتي تتلاءم مع حجم التحديات التي تواجهها البلاد.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الحياة

علقت تحركها بانتظار المشاورات وشكلت لجنة لاتخاذ المواقف الملائمة مع حجم التحديات

"الهيئات الاقتصادية" قلقة ... وتلوح بخطوات حفاظاً على المصلحة الوطنية

□ بيروت – «الحياة»

■ أبدت الهيئات الاقتصادية اللبنانية قلقها الشديد «حيال الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام ٢٠١٧، في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل»، كذلك «إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظاً على استقرارها المالي». وقررت الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، وتشكيل لجنة متابعة «لاستطلاع المواقف واتخاذ المواقف المناسبة».

وعقدت الهيئات، برئاسة عدنان القصار، اجتماعاً تشاورياً في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، وتم البحث في التطورات المحلية، خصوصاً على صعيد الحراك الحاصل في شأن التوافق المرتبط على انتخاب رئيس والآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني، وأسف في بيان «لعدم تمكن الأفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس في جلسة أمس، ما يعني تمديد الفراغ الرئاسي إلى جلسة ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) المقبل»، وتمنت أن يكون الوقت «كافياً لتوافق الأفرقاء على اسم الرئيس العتيد، بما يجنّب البلاد كأس الفراغ المرّة».

وإذ نوهت الهيئات بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى، أملت بأن تؤدي هذه المشاورات إلى «التوصل إلى توافق على اسم الرئيس العتيد من لإنهاء الشغور الذي كبّد الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة في كل القطاعات الإنتاجية، وأدى إلى ارتفاع مستوى الدين العام وتراجع مستوى النمو».

ولفت البيان الى أن «الهيئات علقت تحركها الذي قررته اليوم (أمس)، وستنتظر نتائج المشاورات الجارية والتي نأمل بأن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس إيجاباً على مجمل الأوضاع في البلاد»، وقالت: «أمام القوى والأطراف السياسية فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة المقبلة، وإلا فالهيئات ستعود مجدداً إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها حفاظاً على المصلحة الوطنية خصوصاً أن الأوضاع الاقتصادية لم تعد تحتمل التسويف او التأجيل على الإطلاق، باعتبار أن المؤشرات الاقتصادية السلبية باتت تنذر بما هو أخطر». وسألت: «هل تمثل فعلاً القوى والأطراف السياسية مصلحة لبنان واللبنانيين؟ وهل تريد فعلاً إنقاذ لبنان؟ لغاية الآن العكس هو الصحيح لأن بقاء البلاد من دون رئيس، إلى جانب شلل عمل مجلسي النواب والوزراء وتعطيل جلسات الحوار الوطني، يؤشر إلى أن القوى السياسية عن حسن أو سوء نية، ساهمت في هدم جزء من الهيكل، ونخشى أن تدمره باكمله على رؤوس الجميع ما لم تغلب لغة العقل والمنطق».

وأشارت الى أن «التجارب أثبتت أن لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيداً من غلبة فريق على آخر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من إعادة جميع القوى السياسية حساباتها، وعدم الرهان على الخارج، لأنه لم ولن يكون حريصاً على مصلحة بلدنا أكثر من اللبنانيين أنفسهم، لذلك يجب أن يكون التوافق المنشود والذي نصرّ على أن يحصل اليوم قبل الغد سلّة متكاملة»، باعتبار أن الحل المجتزأ سيبقي البلاد في دوامة التعطيل، وهو ما لا يمكن تحمّله، لأن البلاد تحتاج إلى الشروع بورشة إصلاحية طارئة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولتعويض ما يمكن من خسائر اقتصادية».

Back to Top

الجمهورية

الهيئات الاقتصادية: نعود الى التصعيد اذا لم يُنتخَب رئيس

عقدت الهيئات الاقتصاديّة، برئاسة الوزير السابق عدنان القصّار، اجتماعا تشاوريا أمس في مقر غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، حيث جرى التداول في التطورات التي تشهدها الساحة الداخليّة، خصوصا على صعيد الحراك الحاصل في شأن التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، والآثار المترتبة عن استمرار الفراغ الرئاسي على الاقتصاد الوطني. وأسف المجتمعون في بيان لعدم تمكّن الفرقاء السياسيين من انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، لكنهم نوّهوا بالحراك السياسي الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري مع الأطراف والقوى السياسية في سبيل إحداث خرق في ملف الرئاسة الأولى. ولفت البيان الى أن «الهيئات الاقتصاديّة التي كانت علّقت تحركها والذي كان مقرراً امس، سوف تنتظر نتائج المشاورات الجارية في الوقت الراهن والتي نأمل أن تكون نتائجها إيجابية، بما ينعكس بالتالي إيجابا على مجمل الأوضاع في البلاد.

في سياق آخر، أبدت الهيئات قلقها الشديد إزاء الزيادات الضريبية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2017، وذلك في ضوء التراجع الاقتصادي الحاد، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات للبقاء والحفاظ على العاملين واستمرارية العمل. كما أبدت الهيئات قلقها إزاء طرح زيادة أعباء أجور القطاع العام، في فترة تلجأ معظم الدول النفطية إلى خفض كلفة الأجور لديها، وإرساء سياسات تقشفية حفاظا على استقرارها المالي.

وقررت الهيئات الاقتصاديّة الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.